واقع مخابر البحث الجامعية في الجزائر بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وسبل تفعيلها

- دراسة ميدانية-

كمال العقاب

أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بتيسمسيلت

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة واقع مخابر البحث الجامعية في الجزائر بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والمشاكل التي تعاني منها مع محاولة تقديم مجموعة من المقترحات للرفع من أدائها من وجهة نظر الأساتذة الباحثين المنتمين لها.

وخلصت الدراسة أنه بالرغم من الدعم المادي المقدم من طرف السلطات العمومية، لمخابر البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عبر الجامعات الجزائرية، وتوفرها على الرصيد البشري من الطلبة والأساتذة الذين يتوجهون لهذا الميدان، فإن حركة هذه المخابر قد انحصرت بين طبع المجلات والدوريات المحلية، وإقامة ملتقيات وندوات تنتهي بتوزيع شهادات مشاركة، وما دون ذلك. فعوض اضطلاع هذه المخابر البحثية بدور الشريك الاستراتيجي للمؤسسات الحيوية في مجتمعها، بقيت كنموذج أكاديمي معزول عن مجتمعه لا يكاد مردوده يعود بالنفع حتى على القائمين بالبحث فيه، في ظل إهمال القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبحث العلمي، ودوره في إنعاش هذه القطاعات، وبالتالي انعدام التفكير في الاستثمارات البحثية وربط اتفاقيات شراكة مع ما تنتجه هذه المخابر من أبحاث وما تكونه من إطارات.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التعليم العالي، إنتاج المعرفة، مخابر البحث الجامعية.

Abstract:

This research paper aims at discussing the situation of Algerian universities research laboratories specialising in economics, commerce and management studies and the problems from which they suffer. The research paper then attempts to present recommendations to increase the performance of such laboratories based on the perspective of the research professors affiliated to the laboratories.

Humanities and social research laboratories including those specialising in economics and commerce and management studies receive financial support from public authorities through Algerian universities and enjoy a human capital represented in students and teachers in the field. However, the study concludes that the activities of these laboratories have been limited to printing local magazines and journals, and organising seminars and forums ending in distributing participation certificates. Instead of focusing on being a strategic partner to vital institutions in society, these research laboratories remain an academic model isolated from society with a productivity that hardly benefits their own personnel, in the light of the negligence of economic and social sectors to academic research and its role in boosting such sectors. Therefore, thinking in research investment and signing cooperation treaties with the products of these laboratories such research or trained personnel remains absent.

Key words: academic research, higher education, knowledge production, university research laboratories.

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، يمكن وصف الاقتصاد العالمي بأنه اقتصاد قائم على المعرفة حيث تشكل المعرفة أحد العناصر الأكثر دفعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أين تعاظمت أهمية المدخلات المعرفية في عمليات الإنتاج، وازدادت قيم الأصول المعرفية على حساب قيم الأصول المادية في أغلب المنتوجات، وتلعب الموجودات المعرفية الكامنة في عقول البشر دورا رئيسيا في هذا الاقتصاد، حيث تحتاج هذه المعرفة لإدارة فعالة لاستخراجها ومعالجتها ومن ثم استثمارها، وهنا تظهر أهمية إدارة المعرفة بحيث أن خلق المنظمات وبقائها في هذا الاقتصاد الجديد مرهون بكفاءة برنامجها لإدارة المعرفة، والذي يتطلب وجود هياكل تنظيمية مرنة، ثقافة تعزز نشر المعرفة ومشاركتها، والتركيز على مهارات وقدرات الموارد البشرية وخبراتها.

يعتبر البحث العلمي أساس خلق المعرفة العلمية التي لها أثر قوي على الإنتاج والتقدم التقني وعلى التطور الاقتصادي، فخلف كل مظاهر التقدم التقني والاقتصادي تكمن جهود الباحثين في مختبراتهم. فمخابر البحث العلمي تلعب دورا مهما في ضمان نجاح التخطيطات الاقتصادية وتصحيحها وتقييمها، كما تؤدي البحوث إلى اكتشافات علمية تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العالم وفي كشف الجديد من المعارف التطبيقية التي تتحول إلى وسائل وأدوات تكنولوجية للإنتاج؛ وتخلف البحث العلمي في القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره يحول دون تطوير هذه القطاعات والتغلب على مشاكلها.

لذلك فإن النظرة الجديدة لمخابر البحث الجامعية كمنظمات شبكية مفتوحة على العالم تقوم بدور إنتاج المعرفة والعلوم وتكوين مجتمع للمعلومات والمعرفة، يعتمد المشاركة والحوار والتفاعل الحي للأفكار والنظريات والرؤى المختلفة، بالإضافة إلى اعتبارها كقاعدة كبيرة للمعرفة في مختلف ميادينها وحقولها وبالتالي لا بد أن ينظر إلى منتوجات مخابر البحث الجامعية كأحد أهم أصول المعرفة الوطنية في كل بلد، وفي هذا السياق لابد أن تولى مخابر البحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية وعلى الأخص في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير نفس العناية والاهتمام بنظيراتها في المجالات العلمية الاخرى مثل العلوم الطبية والطاقة والرياضيات والفيزياء وغيرها من العلوم المختلفة التي تسهم جميعا في تطور الحضارة البشرية.

الإشكالية: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي المشاكل التي تعاني منها مخابر البحث الجامعية في الجزائر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكيف يمكن تفعيل دور هذه المخابر في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟

كما تم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- لماذا لم تحقق مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت الدور المأمول منها؟
- ما هي آليات تفعيل دور هذه المخابر للرفع من إنتاجيتها العلمية؟ ومساهمتها في حركية المحيط الاقتصادي والاجتماعي؟

الفرضيات: للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يعد نقص الكفاءة لدى الباحثين في المخابر، وقلة التحفيز المادي والمعنوي لهم، من أهم معوقات الإنتاج العلمي لمخابر البحث في ميدان ع.إ.ت.ت.
- **الفرضية الثانية:** ربط مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت، مع مؤسسات المحيط الاقتصادي والاجتماعي يساهم في الاستفادة المتبادلة (إنتاج معرفي- تمولي مالي).

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بواقع مخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في الجزائر، وعلى المنهج التحليلي أثناء تحليل نتائج الاستبيان من خلال تحليل إحصائي باستخدام التكرارات والنسب، وتحليل نقدي يتمثل في ردود الباحث برأيه مستنبطا من المصادر المجمعة لديه.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بأهمية مخابر البحث الجامعية كمؤسسات معرفية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في مجال خلق المعرفة والمساهمة في التنمية عن طريق الانفتاح على المحيط الخارجي.
- تسليط الضوء على مخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في الجامعات الجزائرية.
- تحليل أهم المشاكل التي تعاني منها مخابر البحث والتي تشكل عائقا أمامها للعب دورها المنوط بها.
- محاولة استخلاص الحلول الناجعة لتفعيل دور هذه المخابر والرفع من انتاجيتها العلمية ومساهمتها في حركية المحيط الاقتصادي والاجتماعي لها وهذا طبعا من وجهة نظر الباحثين المنتمين لها بصفتهم الأكثر دراية بها.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهمية من كونها دراسة ميدانية تقف على واقع حقيقي لمخابر البحث الجامعية في الجزائر في إحدى الميادين الأكثر حيوية وهو ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي دراسة تحليلية لتجربة تعتبر حديثة نوعا ما في الجزائر (تجربة مخابر البحث الجامعية) يمكن أن تبين لنا مواطن الخلل، وكذلك تعطينا تطلعات الباحثين لهذه المخابر والدور التي يمكن ان تلعبه من وجهة نظرهم باعتبارهم نخبة المجتمع ، والأكثر دراية بها لأنهم ينتمون إليها وقاموا بتجارب بحثية عديدة فيها.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات السابقة في هذا المجال نجد ما يلي:

- دراسة **(كمال بطوش، سارة تيتيلة، 2014، مواقع مخابر البحث بالجامعات الجزائرية : حاجة ضرورية واستثمار تكنولوجي أم استباق للأحداث-دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة نموذجا)**، هدفت الدراسة للتعرف على ما تقدمه المواقع الإلكترونية لمخابر البحث في دعم نشاطها البحث والعلمي؛ أي معرفة قيمة هذه المواقع الإلكترونية المتواجدة بالإنترنت من حيث الشكل والمضمون وما تقدمه لتسير النشاطات البحثية والمخرجات العلمية ، وخلصت الدراسة إلى أن الانترنت من أهم مصادر المعلومات، وأن المواقع الالكترونية لمخابر البحث يساهم بقوة في استغلال إمكانياتها وخدماتها، كما تتيح الانترنت التقريب بين المسافات ولذلك تعتمدها مخابر البحث للتعريف بمخرجاتها على نطاق واسع من أجل دعم بحوثها وربط شراكات وأفاق تعاون.
- دراسة **(مشحوق ابتسام، 2012، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الانتاج العلمي في الجزائر – دراسة حالة جامعة فرحات عباس - سطيف)**، بينت العلاقة بين إنشاء هذه المخابر وتطوير الانتاج العلمي في الجزائر من خلال دراسة حالة مخابر جامعة فرحات عباس بسطيف، من خلال جملة من المؤشرات والتي تمثلت أساسا في (المداخلات والنشريات، والتأليف والمشاركة في التأليف، التكوين عن طريق البحث "الماجستير والدكتوراه")، وخلصت الدراسة إلى إظهار أثر إنشاء مخابر البحث بجامعة سطيف في تطوير وإثراء البحث العلمي، من خلال الإنتاج العلمي الذي ارتفعت مؤشراته لكن الاشكالية التي تواجه الانتاج العلمي هي تثمين النتائج المتوصل إليها ميدانيا.
- دراسة **(دويس محمد الطيب، 2012، محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر)**، حاول الباحث تقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر، عبر إجراء عملية تشخيص وتقييم له ولمكوناته، وكذا دراسة وتحديد أهم محددات الابتكار والبحث والتطوير في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتقييم وضع الابتكار في الجزائر، ودراسة وتقييم وضعية البحث والتطوير

وكذا التعليم العالي ومراكز البحث في الجزائر، وتحديد وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر بالنسبة لأنظمة الابتكار الدولية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج عامة حول النظام الوطني للابتكار في الجزائر، ونتائج خاصة بالفاعلين في هذا النظام وبطبيعة العلاقات الموجودة بينهم، ومن بين أهم هذه النتائج هيمنة الافراد على نسبة كبيرة من براءات الاختراع الممنوحة للجزائر مما يظهر ضعف منظومة الابتكار في الجزائر، كما أن البحث الممارس في الجامعات الجزائرية ومراكز البحث يغلب عليه البحث الأساسي، مع ضعف دور الجامعة الجزائرية وانحصار دورها في التعليم والتكوين وإغفالها لدورها في حل مشاكل المجتمع وخدمته.

ما يلاحظ على الدراسات السابقة انها ركزت على واقع البحث العلمي بالجزائر بشكل عام، وتناولت مخابر البحث العلمي في مختلف الميادين والتخصصات وبغض النظر عن انتمائها للجامعة أو لقطاعات أخرى، في حين هذه الدراسة تتناول بالتحليل واقع البحث العلمي بمخابر البحث الجامعية الجزائرية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومحاولة حصر أهم المشاكل تعيق عمل هذه المخابر وتحول دون نجاعة هذه المخابر، كما أنها تسعى لاستخلاص أهم المقترحات والحلول الممكنة للاستفادة للرفع من أداء مخابر البحث وتفعيل دورها في إنتاج المعرفة، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من مخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

هيكل الدراسة: بغية الإلمام بجوانب الموضوع قسمت هذه الدراسة إلى محورين :محور نظري و محور تطبيقي .تضمن الجزء النظري مفاهيم أساسية حول البحث العلمي ومخابر البحث الجامعية في الجزائر .أما الجزء التطبيقي، فتضمن نتائج الدراسة الميدانية التي تمثلت في استمارة وزعت على الأساتذة الباحثين المنتمين لمخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمختلف الجامعات الجزائرية، تمحورت أساسا حول المشاكل التي تعاني منها هذه المخابر والحلول المقترحة لتفعيل دورها والمساهمة في نجاعتها، من وجهة نظر الباحثين المنتمين لها.

المحور الأول: مخابر البحث الجامعية في الجزائر

أولا: مفهوم مخابر البحث العلمي: تعتبر مخابر البحث إحدى المؤسسات التي تهتم بالمعلومات، فهي عبارة عن مؤسسات بحثية تتكون من باحثين وهبوا أنفسهم للدراسة والبحث والمعرفة،وهي وحدات تنظيمية ذات أهداف وخصائص معينة، تقوم بمجموعة من الوظائف والأدوار العلمية، أي أنها جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية والبحثية، تتخللها علاقات رسمية وغير رسمية. ويعد مخبر البحث الكيان العلمي لتنفيذ البحث لدى مؤسسات التعليم العالي أو الهيئات العمومية والمؤسسات، وينشأ مخبر البحث لتحقيق أعمال البحث المدرجة في إطار البرنامج العلمي أو التكنولوجي الذي يشمل مشاريع بحث عديدة.[1]

ثانيا: نشأة وتطور مخابر البحث الجامعية: تميزت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر قبل1998 بضعف كبير وعدم الاستقرار، حيث لم تخصص لها سوى0.28% من الناتج الوطني الخام، ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء اقتصاد تنافسي.[2] فقد تزايد الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر مع نهاية الألفية الثانية، بحيث تبنت الجزائر سياسة جديدة لتنشيط وتفعيل البحث العلمي ونشر المعرفة، ولذلك بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لأول مرة في تاريخ الجزائر في إطار قانون برنامج سنة 1998[3] وهو القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، والذي نص على إنشاء مخابر البحث ، وهذا ما جاء في تنص المادة 19 منه: " تنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، بعد أخذ رأي اللجنة القطاعية الدائمة، مخابر ومصالح بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة"،[4] تتمتع بالاستقلالية في التسيير والمراقبة المالية البعدية. ثم بعد ذلك مباشرة صدر أول قانون خاص بإنشاء مخابر البحث الجامعية

وتنظيمها وسيرها في سنة 1999م، حيث تمت المصادقة على إنشاء مخابر البحث لدى مؤسسات التعليم العالي بموجبه، وهو المرسوم رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999م، يتألف من أربع فصول تتضمن 27 مادة[5]، يتم من خلالها تحديد الهدف من إنشاء أي مخبر بحث، وتحديد مهام مخبر البحث حسب وجهته، كما تم التطرق لقواعد إنشائه، وبتحديد تبعية مخبر البحث، والإشراف عليه، وكيفية العمل داخله وتسييره. أما الانشاء الفعلي للمخابر فقد كان بداية من سنة 2000 حيث تم اعتماد عدد من المخابر شملت مختلف الميادين العلمية. حيث تم اعتماد 269 مخبر سنة 2000 واستمر عدد المخابر في تزايد مستمر على مستوى الجامعات الجزائرية، ليصل عددها حسب إحصائيات سنة 2015 إلى 1386 مخبر. والشكل التالي يوضح تطور عدد مخابر البحث الجامعية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2015.

الشكل رقم01: تطور إنشاء مخابر البحث الجامعية بين 2000-2015

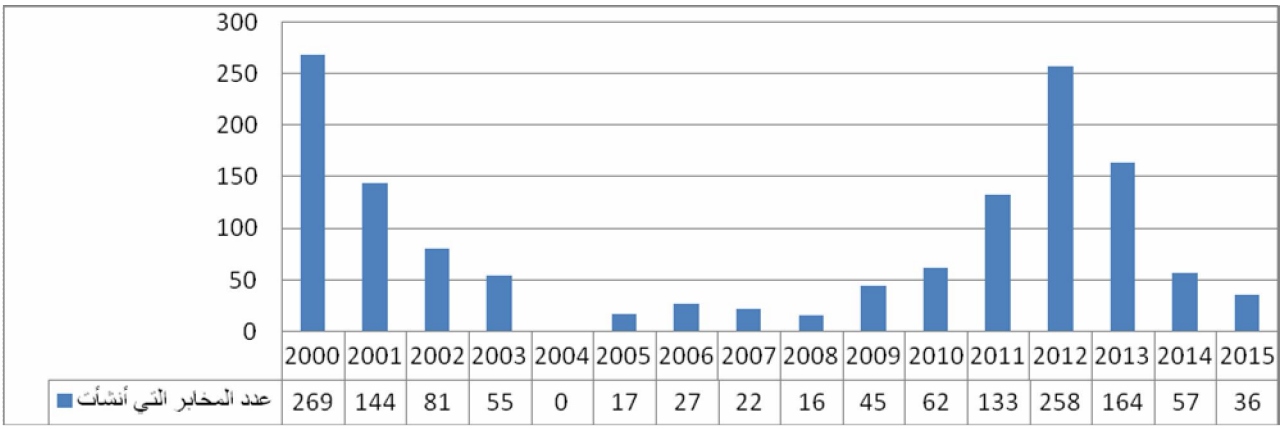

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصدر: http://www.dgrsdt.dz/labos.php#listelabos (22/12/2015 ,13 :57)

الشكل رقم02: تطور عدد مخابر البحث الجامعية في الجزائر من سنة 2000-2015

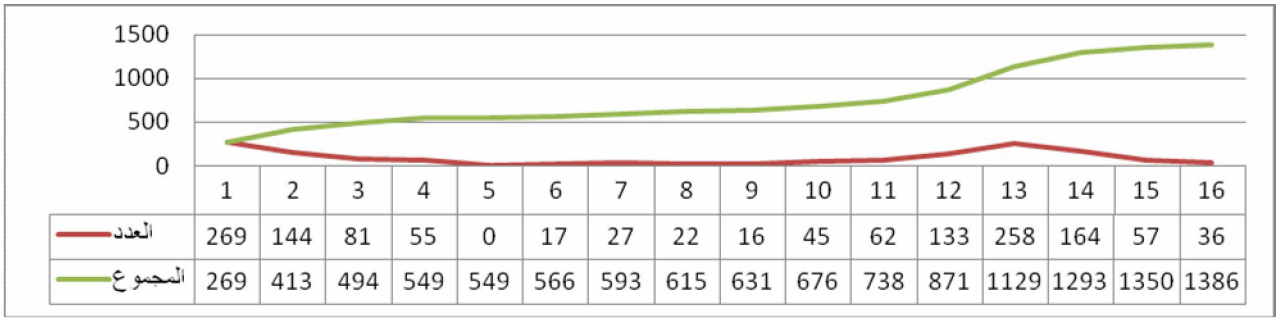

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصدر: http://www.dgrsdt.dz/labos.php#listelabos (22/12/2015 ,13 :57)

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن سنة 2000 كانت الانطلاقة الفعلية لإنشاء مخابر البحث الجامعية في الجزائر، حيث أكبر عدد من المخابر أنشئ في هذه السنة مقارنة مع باقي السنوات، أين بلغ 269 مخبر في مختلف التخصصات ومختلف الجامعات، ثم بدأ العدد ينخفض لكنه بقي مرتفعا نوعا ما، حيث في سنة 2001 تم إنشاء 144 مخبر، ثم 81 مخبر سنة 2002، ثم 55 مخبر سنة 2003. ونلاحظ أنه في سنة 2004 لم يتم إنشاء ولا مخبر بحث. بعد ذلك نجد سنوات 2005، 2006، 2007،2008 عدد المخابر التي أنشأت قليل نوعا ما مقارنة بالسنوات التي سبقتها، فكانت على التوالي 17، 27، 22، 16، لتعاود الوتيرة في الارتفاع من سنة 2009، حيث تم إنشاء 45 مخبر سنة 2009، ليصل العدد إلى 258 مخبر أنشئ سنة 2012، بعد ذلك عاود العدد في الانخفاض تدريجيا حيث بلغ سنوات 2013 ،2014، 2015 على التوالي 164، 57، 36. ما يمكن استنتاجه بالربط مع ما تم التطرق له سابقا، وبالرجوع إلى القوانين التوجيهية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمخططات الخماسية، كانت الانطلاقة قوية في إنشاء المخابر من سنة 2000 كأول تجربة في هذا المجال،في ظل القانون

التوجيهي والبرنامج الخماسي 1998-2002، بعدها من سنة 2004 إلى سنة 2008، لم يتم إنشاء مخابر بحث بعدد كبير لأنه كانت فترة تقييمية لما تم إنشاؤه سابقا، بعدها مع القانون التوجيهي والمخطط الخماسي 2008-2012 نجد زيادة في وتيرة الإنشاء من أجل إعطاء دفعة قوية ثانية للبحث العلمي بعد تلك التي أعطيت في سنة 2000. ومن هنا يمكن القول أن تطور عدد مخابر البحث الجامعية مر بثلاث مراحل مهمة هي:

المرحلة الأولى: ونطلق عليها إسم مرحلة الانطلاق الأول(2000 -2003) لأنها تمثل أول انطلاقة لإنشاء مخابر البحث، وفيها تم إنشاء 549 مخبر بحث.

المرحلة الثانية: يمكن أن نسميها مرحلة التريث والتقييم (2004-2009) لأن فيها لم يتم إنشاء إلا عدد قليل من مخابر البحث مقارنة بالمرحلة التي سبقتها أو التي تلتها.

المرحلة الثالثة: وهي ما سميناها مرحلة إعطاء دفعة قوية (2010-2015)، وفيها تم اعتماد أكبر عدد من المخابر 710 مخبر

ثالثا: تطور المخابر في ميدان ع.إ.ت.ت: كما هو الحال بالنسبة لمختلف لمخابر البحث في مختلف الميادين العلمية، فإنها في ميدان ع.إ.ت.ت كذلك عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين هذا التطور على طول الفترة.

الجدول رقم 01: تطور إنشاء مخابر البحث في ميدان ع.إ.ت.ت بين سنوات 2000 – 2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	08	05	06	00	00	00	01	00	01	06	04	08	22	19	01	00
المجموع	08	13	19	19	19	19	20	20	21	27	31	39	61	80	81	81

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصدر: http://www.dgrsdt.dz/labos.php#listelabos (22/12/2015 ,13 :57)

من الجدول رقم 01 نلاحظ أنه كانت انطلاقة جد محتشمة بإنشاء 08 مخابر فقط في ميدان ع.إ.ت.ت سنة 2000، من أصل 269 مخبر أنشئ في كل الميادين، وهو ما يمثل نسبة 2.97% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بباقي الميادين، بعدها تم إنشاء 05 مخابر سنة 2001، و06 مخابر سنة 2002، والملاحظ أنه رغم أن العدد كان أقل من سنة 2000، إلا أن النسبة المئوية كانت 7.4% وهذا راجع لأن العدد الأجمالي للمخابر المنشأة في مختلف الميادين بلغ 144 مخبر فقط سنة 2002، بعد ذلك لم يتم إنشاء ولا مخبر على مدى ثلاث سنوات 2003، 2004، 2005، وهو الحال نفسه بالنسبة لسنتي 2007 و2015، وإلى غاية سنة 2011 لم يتم يتجاوز عدد المخابر التي تم إنشاؤها 08 مخابر، والملاحظ كذلك أن أكبر عدد لمخابر البحث أنشئ في سنتي 2012، و2013 فكان 22، و19 مخبر على التوالي، والشكل رقم 03 بين هذا التطور بوضوح.

الشكل رقم 03: تطور عدد مخابر البحث الجامعية في الجزائر من سنة 2000-2015

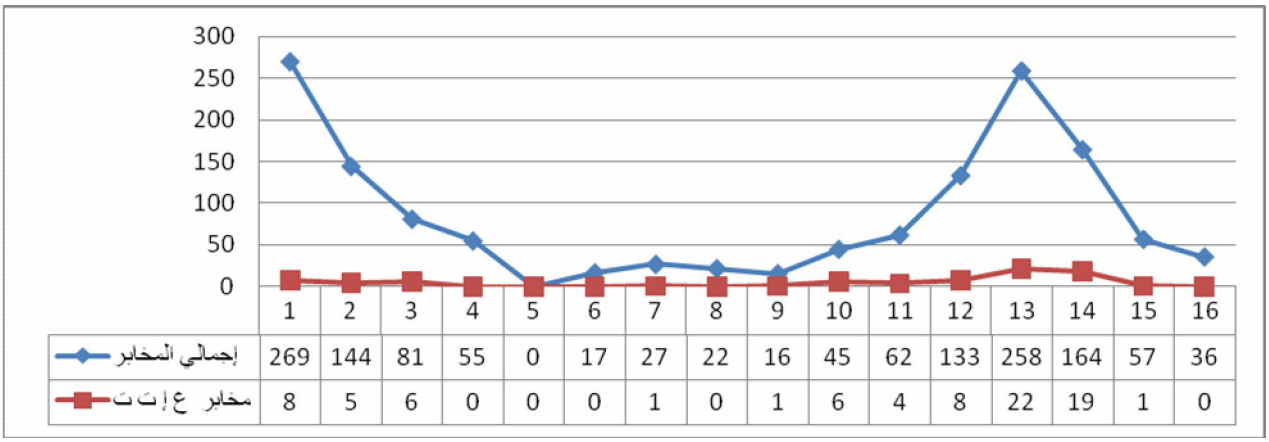

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المصدر: http://www.dgrsdt.dz/labos.php#listelabos (22/12/2015 ,13 :57)

رابعا: دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي وإنتاج المعارف العلمية في الجزائر: تقوم المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية بدور فعال في تطوير البحث العلمي من جهة وإنتاج المعارف العلمية والتنشيط الثقافي والبيداغوجي من جهة أخرى وفيما يلي المهام الداخلية والخارجية لمخابر البحث الجامعية:[6]

1- **المهام الداخلية في الجامعة:** لقد أوجدت المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية أو أي جامعة للقيام بدور جاد في البحث في قضايا البحث العلمي، واقتراح البدائل النوعية، والحلول الاستعجالية ومن بين الدور والمهام الأساسية لمخابر البحث العلمي داخل الجامعات نذكر:

- تطوير البحث العلمي حيث أن البحث العلمي نشاط علمي منهجي يهدف إلى إنتاج المعرفة في جميع المجالات، ومن هنا يمكن اعتبار البحث العلمي على انه زيادة معارف الإنسان العلمية.

- التنشيط الثقافي في الإطار العلمي والمعرفي حيث يمكن اعتبار المخبر على انه ليس أجهزة أو عتاد ومكتب بقدر ما هو آليات الحركة العلمية والثقافية والمعرفية في الجامعة، فعن طريق الفرق المكون منها يسهم المخبر في الحراك العلمي والثقافي والمعرفي داخل الجامعة بإحياء الملتقيات والفعاليات والمؤتمرات والندوات...الخ.

- التنشيط البيداغوجي باعتبار المخبر مكتب دراسات متنقل إذن فهو يكون في مستوى معالجة القضايا التعليمية والمعرفية التي تحتاج إلى علاج، وهي كثيرة جدا فعن تفعيل المناهج أو البحث يمكن معالجة قضايا التدريس والمعرفة العلمية ....وغيرها.

- المشاركة في بعض التقييمات والتقويمات والجوائز الوطنية والمسابقات ونشر بعض المعارف العلمية والعملية...الخ.

- تشجيع الباحثين وذلك لخلق مناخ تنافسي بين الطلبة والباحثين وهو دافع حقيقي لزيادة تطوير ونشر المعرفة العلمية، وزيادة التنافسية في الملتقيات والأبحاث الوطنية والدولية وغيرها.

2- **المهام الخارجية:** باعتبار المخابر العلمية الجامعية منتجا للأفكار والمعارف العلمية، كان عليها أن تتجاوز محيط الجامعة حيث تشارك في الفعاليات الوطنية والدولية التي تخصها وفي تخصصها، وذلك بتقديم مشاريع وطنية ودولية وفيما يلي بعض المهام الخارجية لها في تطوير البحث العلمي والمعرفي:

- تقديم المشاريع: تساهم المخابر الجامعية مع المؤسسات الوطنية أو الأجنبية في تقديم مشاريع في اختصاصه مثل مشاريع البحث العلمي والدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وفتح المشاريع الوطنية للبحث وتقديم الاستشارات في الاختصاص في الداخل أو خارج الوطن.

- المساهمة في الملتقيات الوطنية والدولية: تساهم المخابر العلمية في الجامعات بشكل فعلي في تنظيم وإعداد الملتقيات العلمية الوطنية والدولية وهنا يكمن دورها في إنتاج المعرفة.

- تقديم إشكاليات لانجاز الملتقيات بالشراكة: تساهم المخابر العلمية في الجامعات بشكل كبير في تقديم العديد من الإشكاليات في داخل وخارج الوطن، ذلك من خلال اجتماع فرق البحث والمختصون لمعالجة ذلك.

- المشاركة في الجوائز العلمية: تشارك المخابر من خلال فتح باب التباري في المناقصات العالمية والجوائز الدولية، فيعمل الأعضاء على تقديم مشاركاتهم داخل المخبر أولا، ولما تنال تزكية المخبر يقدم عمله للجهة التي يرغب نيل جائزتها.

المحور الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع الدراسة: حسب إحصائيات للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،* فإن عدد مخابر البحث الجامعية سنة 2015 في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بلغ 81 مخبر بحث ، بحوالي 1200 باحث،[7] أي بمعدل 14 باحث في كل مخبر بحث. وفي دراستنا هذه سنعتبر مجتمع الدراسة هو كل مخابر البحث الجامعية لميدان ع.إ.ت.ت.

ثانيا: عينة الدراسة: تمثل عينة الدراسة 29.63% من مجتمع الدراسة حيث تم أخذ 24 مخبرا من مختلف التخصصات (تسيير، محاسبة، تجارة، اقتصاد، مالية....)، وتمت عملية الاختيار بطريقة عشوائية بحيث كانت المخابر موزعة على 17 مؤسسة جامعية من مختلف مناطق الوطن (شرق، غرب، وسط، جنوب ،شمال)، كما هو مبين في الجدول رقم 02 أسفله، أما عن الباحثين الذين تم استقصاؤهم، فهم الأساتذة الباحثين المنتمين للمخابر، و الذين لهم خبرة مهنية من 05 - 10 سنوات في الجامعة، وهي مدة تعتبر جد كافية ليلم الباحث بكل ما يتعلق بالجامعة، ومحيطها الداخلي والخارجي، وعلاقتها بمختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لهم مدة انتماء للمخبر تفوق 03 سنوات وهي مدة كافية كذلك تمكن الباحث من اكتساب خبرة جيدة عن المخبر الذي ينتمي إليه وطريقة سيره، ونعتبر أن وجهة نظر عضو واحد من كل مخبر معبرة عن وجهة نظر باقي المجموعة، نظرا لما يملكه من خبرة في مجال الجامعة والمخبر والبحث العلمي، وبكل ما يتعلق بالمخبر ونشاطه، جاءت هذه الفرضية بناءا على مقابلات قمنا بها قبل إجراء هذه الدراسة مع أعضاء مخابر بحث في كل من جامعة شلف، وجامعة الجزائر، بحيث تبين لنا أن وجهات نظر الباحثين في نفس المخبر متماثلة فيما يخص نظرتهم للمشاكل التي تعاني منها مخابرهم والمقترحات التي يقدمونها للرفع من أدائها.

الجدول رقم02: عينة مخابر البحث التي شملتها الدراسة

رقم	إسم مخبر البحث	إسم الجامعة
01	تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة	جامعة الشلف
02	العولمة واقتصاديات شمال افريقيا	جامعة الشلف
03	الانظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية	جامعة الشلف
04	التنمية المحلية المستدامة	جامعة المدية
05	تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية	جامعة البليدة
06	التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر	جامعة البليدة
07	العولمة والسياسات الاقتصادية	جامعة الجزائر
08	أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية	جامعة بومرداس
09	الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي	المركز الجامعي تيبازة
10	الاقتصاد والتنمية	المركز الجامعي تيبازة
11	السياسات الصناعات وتنمية المبادلات التجارية	جامعة مستغانم
12	الاقتصاد الكلي التنظيمي	جامعة وهران
13	تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر	جامعة تلمسان
14	سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر	جامعة الجلفة

* تعريف المديرية: تعمل تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، وتكلف بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، كما هي محددة في القانون رقم 98 - 11، وتكلف بتنفيذ مجموع أحكام هذا القانون والمتعلقة بالبرمجة والتقييم والتنظيم المؤسساتي وتطوير الموارد البشرية والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي والهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي وتثمين نتائج البحث والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي.

15	الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر	جامعة المسيلة
16	الشراكة و الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي	جامعة سطيف
17	الاقتصاد، المالية، إدارة الأعمال	جامعة سكيكدة
18	الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية	جامعة باتنة
19	إدارة - نقل – امداد	جامعة باتنة
20	دراسات الاقتصاديات المغاربية	جامعة باتنة
21	الاقتصاد وإدارة الاعمال	جامعة قسنطينة
22	المغرب الكبير- الاقتصاد والمجتمع	جامعة قسنطينة
23	السياحة ، الاقليم والمؤسسات	جامعة غرداية
24	دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة	جامعة ورقلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الاستبيانات المسترجعة

ثالثا: خصائص الباحثين الذين تم استقصاؤهم في الدراسة: من خلال هذا العنصر سنقوم بالوقوف على خصائص الباحثين المنتمين لمخابر البحث عينة الدراسة، الذين يعتبرون أساس نشاط المخابر باعتبارهم المنتجين الأساسيين للمعرفة، كونهم أصحاب المعرفة والخبرة التي من خلالها يتم إعداد البحوث والدراسات والحصول على النتائج المتوقعة من هذه البحوث، والجدول الموالي يضم هذه الخصائص:

الجدول رقم 03: نتائج المحور المتعلق بالمعومات الخاصة بالباحث

		التكرار
الجنس	ذكر	16
	أنثى	08
السن	أقل من 25 سنة	00
	من [25 . 35[	16
	من [35 . 45[	05
	من [45 . 55]	01
	أكثر من 55 سنة	02
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد ب	03
	أستاذ مساعد أ	09
	أستاذ محاضر ب	03
	أستاذ محاضر أ	06
	أستاذ	03
التمكن من الإعلام الالي والبحث عبر الانترنيت	بشكل ضعيف	00
	بشكل متوسط	08
	بشكل قوي	16
لغات البحث المتحكم فيها بشكل جيد	اللغة العربية	24
	اللغة الانجليزية	16
	اللغة الفرنسية	13
	لغة أخرى .... (الاسبانية)	01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

1- الجنس: نجد أن 67 % من الباحثين في مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت هم ذكور و33% إناث، وهذا راجع ربما لطاقم التدريس بحد ذاته أين نجد النسبة الأكبر في هذا الميدان من الذكور، وكذلك الأمر هو في مخابر البحث سواء مديري المخابر أو الباحثين، وكذلك يمكن إرجاع السبب لأسباب اجتماعية أين تبح المرأة للتفرغ بعد اداء واجباتها التدريسية في الجامعة لالتزاماتها العائلية والاجتماعية، وهو ما يبينه الشكل رقم 04 بوضوح.

الشكل رقم 04: توزيع الباحثين المستقصين حسب الجنس

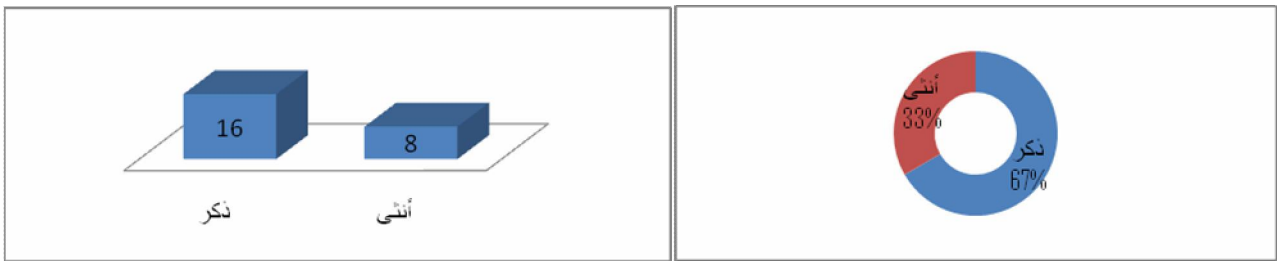

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

2- السن: نجد أن 67 % من الباحثين في المخابر سنهم ما بين 25 و35 سنة ، مما يعني أن الباحثين هم من فئة الشباب بقوة ويمكن إرجاع الأمر إلى الطاقات الشابة التي ضخت في الجامعات الجزائرية خلال 15 سنة الماضية استجابة للإصلاحات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي التي اقرتها الحكومة الجزائري ومن أبرزها قانون برنامج البحث 98-11[8]، وهو الأمر الذي سيكون له أثره على نتائج البحث، والشكل رقم 05 يبين ذلك جيدا.

الشكل رقم 05: توزيع الباحثين المستقصين حسب السن

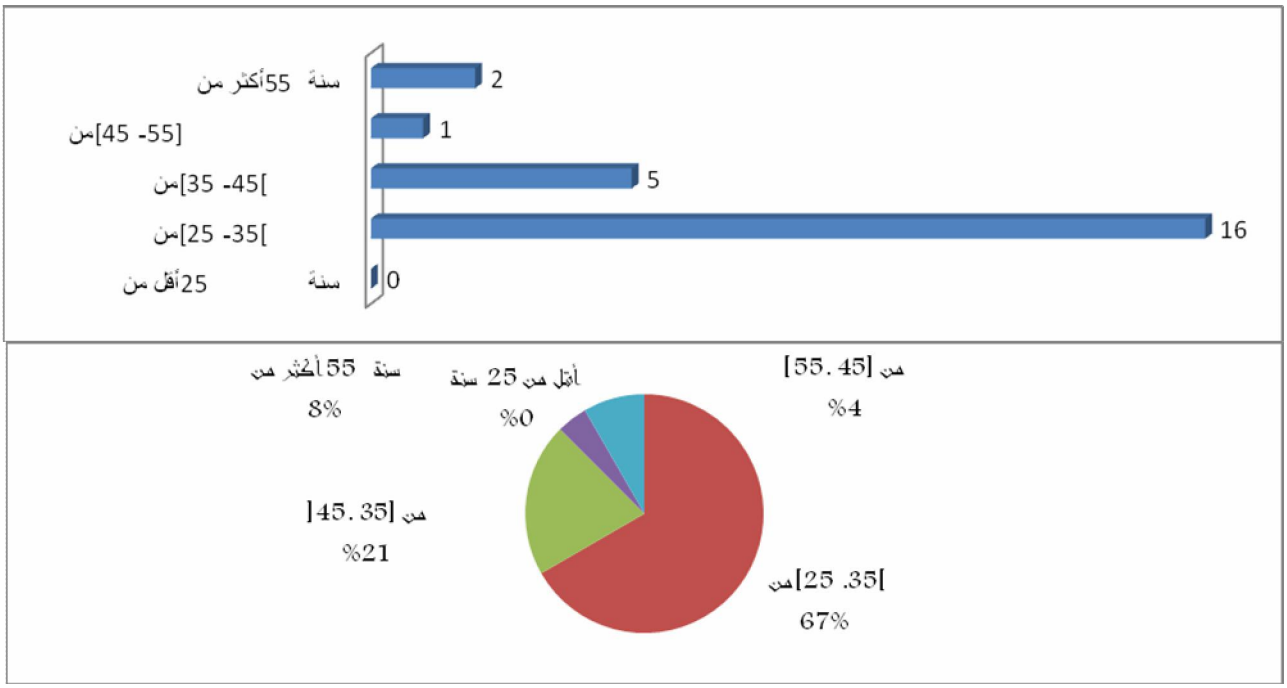

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

3- الدرجة العلمية: يلاحظ أن 49 % من الباحثين هم من رتبة الأساتذة المساعدين بين رتبة مساعد أ ومساعد ب، و51% هم من المحاضرين منهم 13% محاضر ب، 38% من مصاف الأستاذية بين محاضر أ، وأستاذ، أي أن تركيبة المخابر متوازنة نوعا ما من حيث طاقمها بين أساتذة مساعدين ومحاضرين ومن مصاف الاستاذية مما يخلق انسجاما وبينهم خاصة في توزيع الادوار والمهام البحث داخل المخبر، والشكل رقم 06 يبين ذلك.

الشكل رقم 06: توزيع الباحثين المستقصين حسب الدرجة العلمية

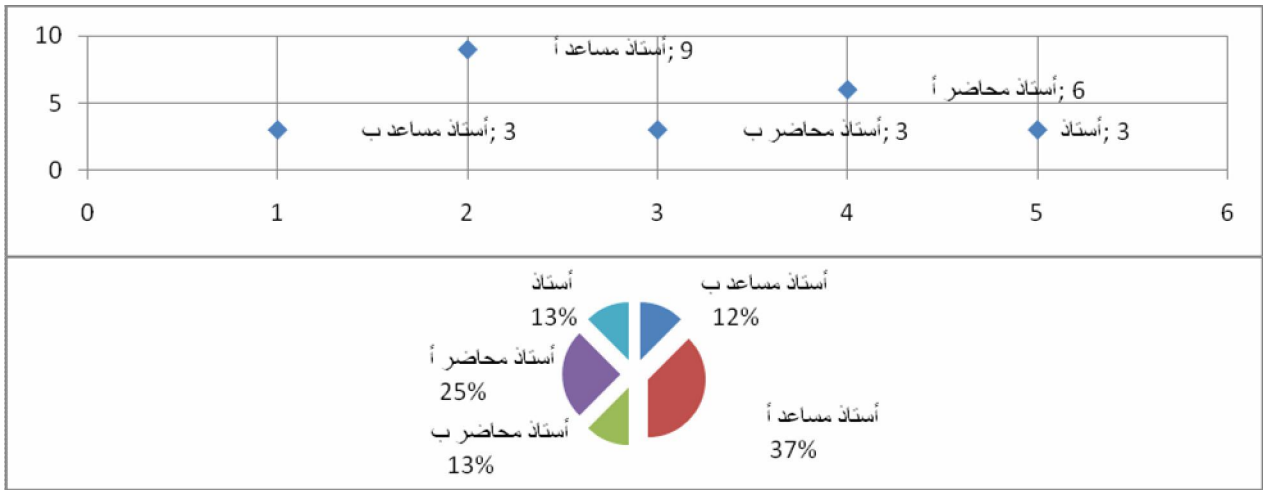

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

4- التمكن من الإعلام الآلي والبحث عبر الانترنيت: يلاحظ أن 67% من الباحثين يتحكمون في الاعلام الالي وتقنيات الانترنيت بشكل جيد وهو أمر إيجابي جدا لما نعلمه من أن وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة تلعب دورا محوريا في نشاط ومردودية مخابر البحث ويرجع لوعي الباحثين بهذا من جهة ومن جهة أخرى كون الباحثين أغلبهم من فئة الشباب وهو الجيل الذي نشأ في الجامعة مع الإعلام الآلي والإنترنيت،* أما 33% فتحكمهم فيها بشكل متوسط وربما هو حال الاساتذة من الجيل السابق الذين لم ينشؤوا مع التكنولوجيا الحديثة، والشكل رقم 07 بين ذلك بوضوح.

الشكل رقم 07: درجة تحكم الباحثين المستقصين في الاعلام الالي والانترنيت

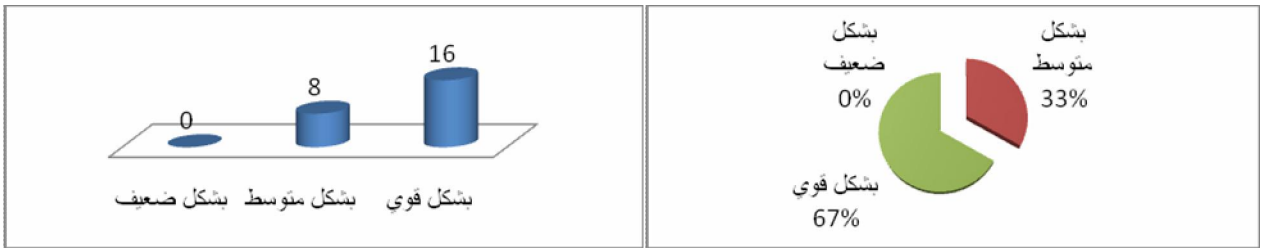

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

5- لغات البحث المتحكم فيها بشكل جيد: نجد أن كل الباحثين 100% في ميدان ع.إ.ت.ت يتحكمون في اللغة العربية وهذا راجع لكونها اللغة الوطنية الرسمية للجزائر، وهي اللغة المعتمدة في التدريس في كليات الاقتصاد والتجارة والتسيير، كما أن تحكمهم في الغة الانجليزية جاء في المرتبة الثانية بعد اللغة العربية بنسبة 66.67%، واللغة الفرنسية بنسبة 54.16%، أما اللغات الاخرى فوجدنا الاسبانية بنسبة 4.16%، والشكل رقم 08 يبين ذلك بوضوح.

الشكل رقم 08: درجة تحكم الباحثين المستقصين في مختلف لغات البحث

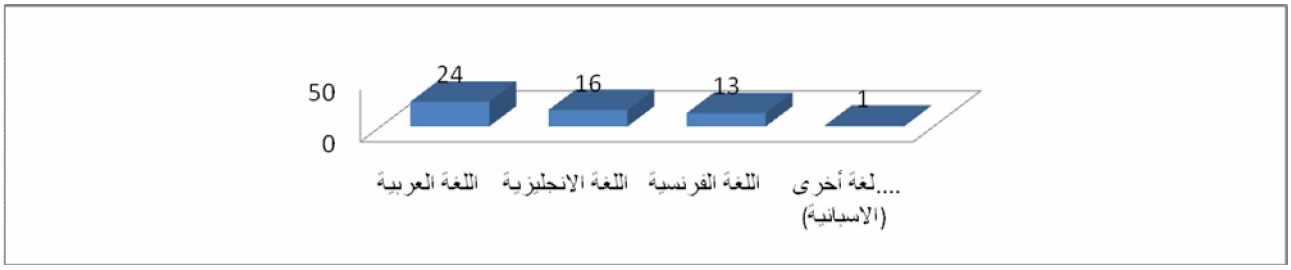

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

رابعا: المشاكل التي تعاني منها المخابر في ميدان ع.إ.ت.ت: من أجل الوقوف على أبرز المشاكل التي تعاني منها مخابر البحث الجامعية في الجزائر في ميدان ع.إ.ت.ت قمنا بحصر قائمة من المشاكل هي:[9]

- الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث.
- ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول.
- اهتمام الباحثين بالترقية العلمية من خلال أبحاثهم أكثر من السعي لحل المشاكل التي تواجه المجتمع.
- ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.
- عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..).
- عدم تفرغ الباحثين المنتمين للمخبر للبحث وارتباطهم بمهام الإدارة والتدريس والإشراف.
- عدم توفر المخبر على الإطار البشري المتخصص في مهام الدعم الفني والتقني.
- الظروف العامة المحيطة بالمخابر لا تساعد على النشاط البحثي.
- الاعتباطية والعشوائية في اختيار مواضيع البحث و المحاباة في اختيار الكفاءات المنتمية للمخبر.
- المخابر قائمة على نموذج أكاديمي معزول عن مجتمعه لا يكاد يعود بالنفع حتى على القائمين عليه.

وبعد عملية استرجاع الاستبيانات ومعالجتها تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نتائج خاصة بالمشاكل التي تعاني منها مخابر البحث

	المشاكل التي تعاني منها المخابر	1	2	3	المجموع
1	ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي	5	8	14	27
2	ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول	5	7	4	16
3	عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) و مستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)	5	5	5	15
4	الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث	9	4	1	14
	المجموع	24	24	24	72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

1- عند ترتيب المشاكل في المرتبة الأولى كانت النتائج كما يلي:

- الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث، كانت الإجابة بنسبة 37.5 %.
- ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، وضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، وعدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)، كانت الإجابة بنفس النسبة حيث بلغت 20.83% للاختيارات الثلاث.

2- عند ترتيب المشاكل في المرتبة الثانية كانت النتائج كما يلي:

- ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، كانت الإجابة بنسبة 33.33%.
- ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه وفقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، كانت الإجابة بنسبة 29.17%.
- عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)، كانت الإجابة بنسبة 20.83%.
- الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث، كانت الإجابة بنسبة 16.17%

3- عند ترتيب المشاكل في المرتبة الثالثة كانت النتائج كما يلي:

- ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، كانت الإجابة بنسبة 58.33%.
- عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) و مستهلكها (المؤسسة، الحكومة..) ، كانت الإجابة بنسبة 20.83%
- ضعف الحافز المالي للباحثين،بل انعدامه وفقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، كانت الإجابة بنسبة 16.17%
- الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث، كانت الإجابة بنسبة 4.17%

4- أما عند حوصلتها فكانت النتائج كما يلي: حسب نتائج الاستبيان ومن وجهة نظر الباحثين، نجد أن أهم أربع مشاكل تعاني منها مخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في مختلف الجامعات الجزائرية، في المرتبة الأولى؛ ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، بنسبة 38%، وهو من أكبر المشاكل التي تعيق نشاط مخابر البحث، بحيث من غير الممكن أن يتم القيام بأبحاث ودراسات تطبيقية، في معزل عن البيئة الخارجية التي تعتبر من جهة محفزة للقيام بالبحث من حيث امداده بالمسائل والإشكاليات التي تستدعي البحث والدراسة وإيجاد حلول، ومن جهة أخرى هذه المؤسسات تعتبر حاضنة للأبحاث ونتائجها، كما جاء في المرتبة الثانية من المشاكل؛ ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه وفقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، بنسبة 22%، وهو مشكل كبير يعيق حقيقة إنتاج المعرفة لدى الباحثين، بحيث أن نقص أو انعدام الحافز المادي، يقتل روح المبادرة والمنافسة لدى الباحثين، ويثبط الهمم، ولعل من أهم الاسباب التي تؤدي إلى نقص الحافز المادي هو انغلاق المخابر على نفسها واكتفائها بالدعم الحكومي الذي بالكاد يضمن سير المخبر بطريقة تقليدية ربما لا تخرج عن إطار رعاية بحوث أكاديمية لطلبة الدراسات العليا، ومداخلات تعرض في ملتقيات، أو تنشر في مجلات محلية أو مجلة المخبر نفسه، أما عن المشكل الذي جاء في المرتبة الثالثة فتمثل في؛ عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)، بنسبة 21%، وهو ما يؤكد أن المخبر في عزلة تامة عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يقتل الإبداع ويمنع وصول موارد مالية كبير كإيرادات للمخبر نتيجة شراكته الاقتصادية والاجتماعية مع المحيط، مما يضمن حركية في البحث وتحفيز مالي للباحثين، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فتمثلت في؛ الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث، بنسبة 19%، وهو ما يؤكد قولنا سلفا أن عدم انفتاح المخبر على محيطه الخارجي، سوف يؤدي إلى اقتصار تمويله على الدعم الحكومي، الذي لن يكفي بأي حال من الأحوال احتياجات المخبر من الوسائل المادية والمعرفية، وكذا المقابل المالي الذي يتطلبه البحث والذي يكون حافزا للباحثين لتفجير طاقاتهم البحثية والإبداعية، والتنافس فيما بينهم في هذا المجال. والشكل رقم 09 يبين بوضوح كل ذلك.

الشكل رقم 09: أهم المشاكل التي تعاني منها مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت

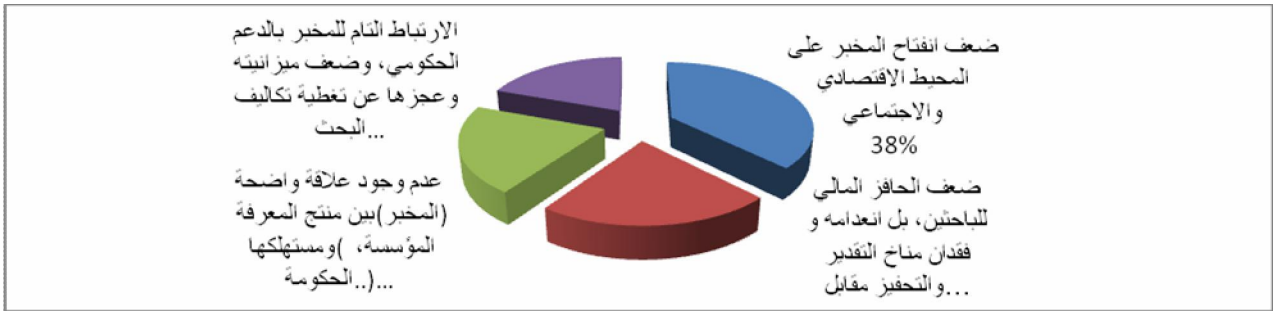

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

خامسا: الحلول المقترحة لتفعيل دور المخابر في ميدان ع.إ.ت.ت: من أجل الوقوف على أبرز الحلول التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور مخابر البحث الجامعية في الجزائر في ميدان ع.إ.ت.ت قمنا بحصر قائمة من المقترحات والحلول هي:

- ضرورة اضطلاع مخابر البحث بدور شريك استراتيجي للحكومة و المؤسسات الحيوية في مجتمعها.
- رفع مستوى التمويل* المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي.
- تجهيز مخابر البحث بالمعدات المتخصصة اللازمة لإجراء البحوث .
- وضع خطة واضحة من أجل تقييم واقعي للمخابر، مع إرساء أسس المساءلة ضمانا لجودة المنتوج العلمي.
- ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية.
- تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها.
- بناء رؤية معرفية قوية، وتطوير منهجي للكفاءات البحثية من خلال برامج التدريب وتبادل الخبرات.
- ضرورة ترشيد عمليات إنشاء وتسيير وتقييم أداء المخابر بالشكل الذي يضمن نجاعتها.
- التكفل الفعلي بالباحثين عن طريق تحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية.
- التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد عملية استرجاع الاستبيانات ومعالجتها تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نتائج خاصة بالحلول المقترحة للرفع من أداء مخابر البحث

	الحلول المقترحة للنهوض بالمخابر	1	2	3	المجموع
1	رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي	9	9	4	1
2	تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها	4	4	10	2
3	التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي	9	2	5	3
4	ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية	2	9	5	4
	المجموع	24	24	24	72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

1- عند ترتيب الحلول في المرتبة الأولى كانت النتائج كما يلي:

- رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي، والتأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، كانت الإجابة بنفس النسبة **37.5 %**، للاختيارين.
- تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها، كانت الإجابة بنسبة **16.67%.**

---

* من بين أهم المصادر الشائعة لتمويل البحوث والتطوير:

- القطاع العام، الحكومات، نسب محدّدة من الموازنة العامة أو الدخل القومي
- شركات ومؤسّسات القطاع الخاص، والمشروعات البحثية التعاونية بين الباحثين وقطاعات الإنتاج والخدمات
- حوافز ضريبية للمؤسّسات الخاصة التي تقدم منح وجوائز لدعم البحث العلمي
- رسوم محدّدة على أرباح الشركات الخاصة، ومن قطاعات استهلاكية (الاتصالات، بعض الخدمات) توجه لدعم البحث العلمي
- قروض ومنح مصرفية لدعم مؤسّسات الإبداع والابتكار
- مصادر خاصة، وقف، هبات، ميراث، تبرّعات...

- ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية، فكانت الإجابة بنسبة 8.33%.

2- عند ترتيب الحلول في المرتبة الثانية كانت النتائج كما يلي:

- رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي، وربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية، كانت الإجابة بنفس النسبة 37.5 %، للاختيارين.
- تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها،كانت الإجابة بنسبة 16.67%.
- التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي،كانت الإجابة بنسبة 8.33%.

3- عند ترتيب الحلول في المرتبة الثالثة كانت النتائج كما يلي:

- رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي، كانت الإجابة بنسبة 16.67%.
- تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها، كانت الإجابة بنسبة 41.67%.
- التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، وربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية، كانت الإجابة بنفس النسبة 20.84%، للاختيارين.

4- أما عند حوصلتها فكانت النتائج كما يلي: بعد حوصلة نتائج الاستبيانات المستردة، وجدنا ومن وجهة الباحثين أن أهم أربع مقترحات يمكن من خلالها تفعيل دور مخابر البحث الجامعية في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعولم التسيير، في مختلف الجامعات الجزائرية، في المرتبة الأولى؛ رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي، بنسبة 31%، وهذا في الحقيقة يتطلب جهدا كبيرا من طرف مدير المخبر، وطاقمه من أجل الانفتاح على المحيط، والبحث عن شراكة اقتصادية واجتماعية، توفر له عائدات مالية بعيدا عن الدعم الحكومي، وفي نظرنا هو الأمر الذي يمكن أن يحرر عمل مخابر البحث الجامعية ويدفعها إلى الانتاج العلمي المتميز الذي يمكن أن يحرك فعلا عجلة التنمية، نظرا لأن الشراكة سوف تكون لا محالة عن طريق عقود ملزمة للطرفين، تلزم مخابر البحث بإيجاد حلول لمشاكل أو تطوير ممارسات جيدة للمؤسسات، وتلزم المؤسسات من جهتها بتمويل البحث في هذه المخابر، وتقديم المقابل المالي للباحثين الذين يقومون به، الأمر الذي يخلف حافزا قويا لهم لتفجير طاقاتهم البحثية، أما المقترح الثاني حسب الباحثين المستقصين فكان؛ تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم ونتائجها، بنسبة 25%، وهو مقترح منطقي وحقيقي، لأن نشاط الباحثين وإبداعهم داخل المخابر لن يكون حقيقيا، إلا عند توفر كل الظروف المناسبة للبحث، والتي من بين أهمها، الحافز المالي الذي يكون مقابل لجهدهم، والذي يدفعهم للمنافسة والعمل أكثر، أما المقترح الثالث فكان؛ التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، بنسبة 22%، وهو نابع من الدور الحقيقي الذي يجب أن تلعبه مخابر البحث في أي دولة تريد أن تحقق تطورا في شتى الميادين، باعتبار المعرفة أساس الميزة، والتنافسية الدولية وبين المؤسسات، وتبؤ المخابر لهذه المرتبة، سيجعل منها محل اهتمام كبير من قبل الحكومة، التي سوف تقدم لها الدعم المالي المناسب، وتنفق عليها في سبيل البحث والإنتاج العلمي بسخاء، مما يعود بالإيجاب على نتائج البحث فيها، وبالتالي بالنفع على البلد، أما المقترح الأخير فكان؛ ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية، كانت بنفس النسبة 22%، وهو مقترح يمكن أن يجعل المخابر مؤسسات معرفية استثمارية منتجة في شراكتها مع المؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى التي تتطلب الحلول والممارسات الجيدة، التي تضمن لها تنافسية منتجاتها في السوق المحلية والدولية، والتي يمكن إيجادها من خلال البحوث التطبيقية حسب الطلب، التي تجريها مخابر البحث بطاقمها المتخصص من الباحثين، خاصة في ظل توفر كل الوسائل المادية

والمعرفية والتكنولوجية اللازمة للقيام بالبحث، وتوفر الحافز المالي الناتج عن مقابل هذه الأبحاث التي تدفعه هذه المؤسسات، والذي يبعث روح الابتكار والإبداع ويشجع على البحث المعمق والمتواصل. والجدول الموالي رقم 10 يبين كل ذلك بوضوح.

الشكل رقم 10: أهم الحلول المقترحة لتفعيل دور مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت

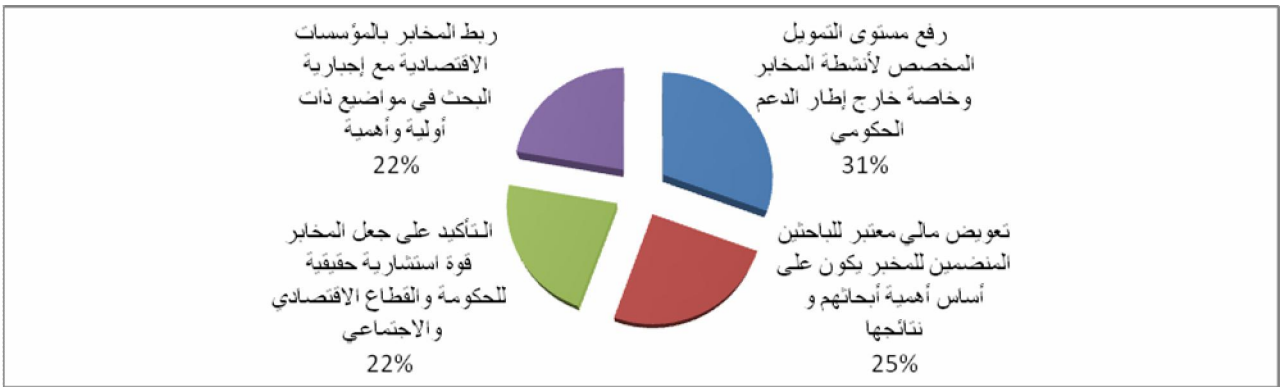

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

وفي الأخير يمكن أن نلاحظ أن المقترحات التي قدمت من وجهة نظر الباحثين كانت متماشية تماما والمشاكل المشخصة من قبلهم، بحيث أن مقترح، التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، جاء مقابلا لمشكل ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومقترح تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم ونتائجها، جاء مقابلا لمشكل ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، كما أن مقترح ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية، مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية، جاء مقابلا لمشكل عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)، وأخيرا مقترح رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي، جاء مقابلا لمشكل الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث، كما هو مبين في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: الحلول المقترحة في مقابل المشاكل التي تعاني منها مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت

الحلول المقترحة لتفعيل دور المخابر	المشاكل التي تعاني منها المخابر
التأكيد على جعل المخابر قوة استشارية حقيقية للحكومة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي	ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي والاجتماعي
تعويض مالي معتبر للباحثين المنضمين للمخبر يكون على أساس أهمية أبحاثهم و نتائجها	ضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول
ربط المخابر بالمؤسسات الاقتصادية مع إجبارية البحث في مواضيع ذات أولية وأهمية	عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)
رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة المخابر وخاصة خارج إطار الدعم الحكومي	الارتباط التام للمخبر بالدعم الحكومي، وضعف ميزانيته وعجزها عن تغطية تكاليف البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الاستبيانات المسترجعة

النتائج والتوصيات:

تبين من الدراسة أن مخابر البحث الجامعية في ميدان ع.إ.ت.ت، أنظمة مفتوحة يزداد مردودها في إنتاج المعرفة بمدى تفاعلها الايجابي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعد هذه المخابر الأرض الخصبة، والمؤهلة والمختصة لإجراء البحوث والدراسات، وذلك من خلال تبني الإشكالات المطروحة والمواضيع المبهمة في الساحة الوطنية، وبلورتها والبحث عن حلول لها، بالاعتماد على الرصيد المعرفي لها، خاصة ما يحمله الباحثون من خبرات ومعارف متخصصة ومهارات دقيقة، وخبرات متميزة، فضلا عن الوسائل المادية والمعنوية والتجهيزات المسخرة تحت تصرفهم، والتجهيزات الدقيقة المتاحة لديهم طيلة مدة البحث، وعليه من مصلحة الأطراف الخارجية وعلى رأسها المؤسسات الاقتصادية أن تستفيد من إمكانيات مخابر البحث، سواء من حيث المعرفة المتاحة فيها، أو من حيث التجهيزات والوسائل التي تحتويها، ويكون ذلك من خلال إبرام عقود شراكة واتفاقيات تعاون وخلايا أبحاث مشتركة بين مخابر البحث الجامعية والمؤسسات الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة تقع في الصف الأمامي لمجابهة التحديات والرهانات الجديدة لاقتصاد المعرفة، لذا ينبغي المضي قدما نحو التعاون بين المؤسسات الاقتصادية، ومخابر البحث خاصة في ميدان ع.إ.ت.ت.

1- نتائج الدراسة:

- تعتبر مخابر البحث الجامعية مؤسسات معرفية لخلق وإنتاج المعرفة بمختلف أشكالها، وذلك بالنظر لوجود أساتذة باحثين مختصين يعكفون على دراسة ظواهر معينة عبر فترة من الزمن باستخدام أساليب مخبرية وعلمية، وبمنهجية علمية توافق الظاهرة المدروسة، وبالتالي فهي تفيد بالدرجة الأولى المؤسسة الاقتصادية والمحيط بشكل عام.

- ضعف انفتاح المخبر على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وضعف الحافز المالي للباحثين، بل انعدامه و فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، مع عدم وجود علاقة واضحة بين منتج المعرفة (المخبر) ومستهلكها (المؤسسة، الحكومة..)، ونقص التمويل وقلة التحفيز المادي والمعنوي للباحثين، هذه من بين أهم المشاكل والمعوقات التي تعرقل عمل مخابر البحث في ميدان ع.إ.ت.ت، وتحول دون أن تعلب دورها بكل فاعلية.

- جعل المخابر في قلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وجعلها قوة استشارية للحكومة والخواص.من بين أهم المقترحات والحلول التي يمكن من خلالها دفع مخابر البحث في ميدان ع.إ.ت.ت، إلى الرفع من أدائها.

2- توصيات الدراسة:

- حث مخابر البحث الجامعية على العمل على إيجاد شراكات مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتي من خلالها يتم الحصول على عوائد مقابل البحوث والدراسات التي تقوم بها المخابر لصالحها.

- تقييم الانتاج العلمي لمخابر البحث الجامعية في الجزائر في ميدان ع.إ.ت.ت.

- مقارنة مرجعية لمخابر البحث الجامعية في الجزائر في ميدان ع.إ.ت.ت مع مخابر لدول رائدة.

- تفعيل النظام الوطني للابتكار للربط بين مؤسسات إنتاج المعرفة ومؤسسات التي تستفيد من المعرفة والهيئات الداعمة للإنتاج المعرفي.

- تفعيل عمل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهيئات التقييم والرقابة القبلية والبعدية التابعة لها، بحيث يجب أن تعمل على:

- ✓ توحيد الجهود البحثية في مختلف مخابر البحث التي تم إنشاؤها.
- ✓ توجيه المخابر نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.
- ✓ دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية، المادية والمعنوية.
- ✓ توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها.
- ✓ بناء قاعدة بيانات كاملة عن مخابر البحث والباحثين والبحوث العلمية تكون في متناول الباحثين في مخابر البحث.
- ✓ إنشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات المعتمدة فيها، يتم ربطها بمخابر البحث التي يجب أن تكون بالضرورة مربوطة كذلك مع قطاعات الإنتاج والخدمات.
- ✓ ربط التكوين في الدراسات العليا وجوبا بالبحث في مخابر البحث مما يؤدي إلى نوعية في البحوث المقدمة ناتجة عن المنافسة في تقديم مقترحات البحوث ومنافسة في انجازها والوصول إلى نتائج قيمة.

المراجع والهوامش:

[1] كمال بطوش، سارة تيتيلة ، **مواقع مخابر البحث بالجامعات الجزائرية : حاجة ضرورية واستثمار تكنولوجي أم استباق للأحداث- دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة نموذجا**، دورية الكترونية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد 36، ديسمبر 2014: /http://www.journal.cybrarians.org

[2] الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، **إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)**، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، نوفمبر 2005، ص414.

[3] مشحوق ابتسام، ، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الانتاج العلمي في الجزائر – دراسة حالة جامعة فرحات عباس- سطيف**، مذكرة ماجستير في علوم التربية، 2012، ص141.

[4] أنظر: القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

[5] أنظر: المرسوم رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمتضمن إنشاء مخابر البحث لدى مؤسسات التعليم العالي.

[6] عادل مستوي، سمير كسيرة، **التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013**، دورية الكترونية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، العدد 40، ديسمبر 2015.

http://www.journal.cybrarians.org/

[7] http://www.dgrsdt.dz/labos.php#listelabos

[8] القانون رقم 98 - 11المؤرخ في 22 غشت سنة1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل و المتمم.

[9] دويس محمد الطيب، **محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر "خلال الفترة 1996-2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر 2012، ص174.